النهار ٠٢-٠٦-٢٠٢١

البنك الدولي أعلنها صراحة: لبنان يغرق... فهل فات الأوان لإنقاذه؟

سلوى بعلبكي

"#لبنان يغرق"... وصفٌ دقيق جدا من أهم منظمة مالية واقتصادية عالمية دقّت ناقوس الخطر منذرةً بنهاية الدولة اللبنانية. ومع أن تقرير #البنك الدولي جاء ليؤكد المؤكد، إلا أنه ورد ضمن عنوان غريب عن الأدبيات #الاقتصادية "لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية"، ولكنه في الواقع أفضل عنوان يعبّر عن الحالة الكارثية للأزمة اللبنانية.

"لبنان... يغرق" تقرير جديد ينضم الى تقارير عدة صدرت أخيرا عن منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي و"الأسكوا" ومرصد الأزمة في الجامعة الاميركية الذي حذّر من أن الاسوأ لم يأتِ بعد.

بيد أن هذه التقارير، على اهميتها، لم تلقَ آذاناً صاغية من السلطات المسؤولة، فيما الممسكون بزمام الامور في لبنان يتصارعون على حصص ومكتسبات لهم ولتياراتهم وأزلامهم بعيدا من المصلحة الوطنية العليا وحل مشاكل الناس.

ولعل الارقام التي أوردتها أمس "الدولية للمعلومات" أبرز دليل على "جرس انذار" البنك الدولي وبقية التقارير الدولية والمحلية. فنسبة #الفقر قُدرت بـ ٥٥% من اللبنانيين المقيمين، أي نحو ٢,٣٦٥ مليون لبناني، منهم نسبة ٢٥% دون خط الفقر، أي ١,٠٧٥ مليون، وهؤلاء لا يكفي دخلهم لتوفير الكميات الكافية والصحية من الغذاء، و٣٠% منهم فوق خط الفقر، أي ١,٢٩٠ مليون، وهؤلاء يكفي دخلهم لتوفير الغذاء ولكنهم يعانون من ظروف معيشية صعبة من السكن والملبس والتعليم وغيرها. وأوردت "الدولية للمعلومات" ان كلفة المواد الغذائية الاستهلاكية الأساسية لأسرة مؤلفة من ٥ أفراد ارتفعت من ٤٥٠ ألف ليرة شهرياً في العام ٢٠١٩ إلى نحو ١,٢٥٠ مليون ليرة شهريا، مع الاشارة الى أن أكثر من ٩٥% من العاملين في لبنان يتقاضون رواتبهم بالليرة اللبنانية التي فقدت ٧٦٧% من قيمتها، فيما ٧٠% من العاملين في لبنان تراوح رواتبهم الشهرية ما بين ١,٥ مليون ليرة الى ٣ ملايين ليرة.

صحيح ان الأزمة التي بدأت معالمها تتضح في شكل فاضح في نهاية عام ٢٠١٩ هي نتاج سياسات اتُّبعت على مدار العقود الماضية، وتُرجمت بإفلاس القطاع المالي وانهيار سعر الصرف، إلا أن تقاعس السلطة الحالية عن القيام بإجراءات عاجلة تخفف الأزمة زاد "من هشاشة لبنان وتفككه، بما زاد من خطر الاضطرابات المدنية والاجتماعية. كما زادت الأزمة من أوجه الخلل الطويلة الأمد، بما في ذلك مكامن الضعف المؤسسية، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية الفاشلة، والخدمات العامة السيئة".

في تقييمه لتقرير البنك الدولي، لم يرَ الأكاديمي والباحث الاقتصادي الدكتور أيمن عمر أن التقرير "أتى بجديد، وخصوصا في وصفه الحالة المعيشية الكارثية التي أصابت اللبنانيين على مختلف الصعد، ولكن اللافت في البداية هو عنوان التقرير "لبنان يغرق: نحو أسوأ ٣ أزمات عالمية" وهو عنوان صارخ وصادم، لكنه ليس مفاجئاً لأنه يعبّر عن واقع الحال الانهياري بلسان أهم منظمة اقتصادية ومالية عالمية".

إلا أن الخطورة في التقرير، هو تصنيفه الأزمة في لبنان من بين الأزمات العشر عالمياً وربما من بين الأزمات الثلاث الأكثر حدة عالميا منذ أواسط القرن التاسع عشر، بما يهدد الكيان اللبناني من أساسه بخطر الوجود، ما لم يتدارك المسؤولون الأمر على وجه السرعة. وهذا ما يؤكده البنك الدولي من أن الدولة في لبنان "دولة هشاشة، ونزاع، وعنف".

ولاحظ عمر تناقضا في الأرقام وتحديدا ما يتعلق بتقديرات الناتج المحلي الإجمالي بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث قدّره صندوق النقد بـ ١٨,٧ مليار دولار للعام ٢٠٢٠ بانكماش ٢٥% عن العام ٢٠١٩، بينما قدّره البنك الدولي بنحو ٣٣ مليار دولار بنسبة انكماش ٢٠,٣%. وتاليا برأيه "يختلف على أساسه احتساب العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية المهمة، ومنها نصيب الفرد من الناتج المحلي، نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، والتي يُبنى عليها في وضع الخطط والسياسات المطلوبة والملائمة لمعالجة الأزمة".

اللافت في التقرير هو تسليطه الضوء على تداعيات الأزمة الاجتماعية لناحية تخطي نسبة الفقراء ٥٠% من الشعب اللبناني، ومطالبته ببرنامج دعم أكثر فعالية وكفاية لمصلحة الفقراء، علما أن "سياسات التثبيت والإصلاح الهيكلي التي يفرضها البنك الدولي على الدول التي تطلب المساعدة منه هي في غير مصلحة طبقة الفقراء، إذ تعمّق التفاوت الاجتماعي وترسخ هيمنة الرأسمالية المتوحشة"، وفق عمر.

الى ذلك، ينتقد التقرير نظام الصرف المتعدد في لبنان وسياسة الدعم الفاشلة ويصفه بالدعم المُشوّه والمُكلف والتراجعي. وينبه إلى خطورة التداعيات الاجتماعية بسبب تردي الخدمات العامة الأساسية الكهرباء والمياه والشرب والصرف والصحي، اضافة إلى الوضع التربوي المنهار واستنزاف الرأسمال البشري، وهو ما يجعله، برأي عمر "خريطة طريق لأي حكومة إصلاحية قادمة، في مسائل لا مجال للاختلاف حولها".

لا مبالغة

بعدما كان الناتج المحلي الإجمالي ٥٥ مليار دولار سنة ٢٠١٨، قدّر البنك الدولي حجم الناتج لسنة ٢٠٢٠ بنحو ٣٣,٣ ملياراً، في حين كان صندوق النقد الدولي أكثر تشاؤما إذ قدّره بـ ١٨,٧ للسنة عينها، وأتى تقرير P&S من جهة أخرى ليدعم أرقام صندوق النقد الدولي وكانت تقديراته قريبة. وتاليا، لا يرى الخبير الاقتصادي جهاد الحكيّم أن ثمة مبالغة في تقرير البنك الدولي، لا بل "على العكس كان محافظا بعض الشيء لأنه أخذ في الاعتبار سعر الصرف المتوسطي ما بين سعر الصرف الرسمي ١٥٠٠، والمدعوم بحسب المنصة، أي ٣٩٠٠ وسعر الصرف في السوق الموازية، أي الحقيقي، في حين أن صندوق النقد أخذ في الاعتبار سعر الصرف في السوق الحقيقية يومها".

ورأى الحكيّم ان تقرير البنك الدولي أصاب عندما قال إن "صغار المودعين والقوة العاملة هم من يدفعون الثمن، فيما فقدان المواد الأساسية من دواء وبنزين ومحروقات وطعام جعل المواطن يتمنى أن تكون متوافرة ولو بأسعار تفوق بكثير قدراته"... معتبرا أن "المواطنين في لبنان هم رهائن، وشد الخناق عليهم من قِبل المنظومة يندرج في إطار المفاوضات بغية الحصول على مآربها".

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي والمالي حسن فواز ان "ثمة نقاطا عدة مثيرة للاهتمام ذكرها تقرير البنك الدولي، وخصوصا ما يتعلق بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٥٥ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى ٣٣ ملياراً في ٢٠٢٠، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٠% تقريبا. وهذا يعني أن "الانقباض" الاقتصادي قوي وسريع بما سيؤدي الى تشتت اجتماعي وحروب ونزاعات، وهذا ما يحصل عادة في الدول التي تشهد مثل هذه التطورات الاقتصادية". وإذا كان التقرير قد اتهم #الطبقة السياسية بأنها تسير بالبلاد نحو الكساد المتعمد، فإن فواز لم يكن بعيدا عن هذا التوجه محمّلا مسؤولية هذه السياسات الخاطئة للحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة، خصوصا في ظل غياب الاجماع السياسي الذي أدى الى التشتت الكبير وأوصل البلاد الى حال الفراغ.

واعتبر أن "الاثر الاجتماعي للأزمات التي تمر بها البلاد سيكون صعبا ومأسويا وسيزداد في الفترة المقبلة على نحو يشكل خطرا على كيان لبنان، إذا لم تسارع السلطة السياسية الى معالجة الامور بشكل فوري". والمشكلة الاخطر برأي فواز هي ان "المسؤولين في لبنان يعون دقة المرحلة، ولكنهم لا يحركون ساكنا"، لافتا الى أنه "لا يمكن الاستمرار على هذه الحال، خصوصا في ظل التراجع الحاد بموجودات الدولار في مصرف لبنان والمصارف عموما بما يشكل عبئا على البنك المركزي في موضوع الدعم".

ولا يتوقع فواز أن تسير الامور على سكة المعالجة في حال لم تتشكل حكومة عاجلاً، تساعد مصرف لبنان على مواجهة الازمة بسياسة اقتصادية شاملة بدل أن نسير في سياسة الدعم و"الترقيع"، معربا عن قناعته بان حاكم مصرف لبنان "أدى قسطه للعلى" وقدم كل ما في استطاعته للمساعدة، وتاليا لا يستطيع أن يواجه الازمة الاقتصادية بمفرده.

التقرير وضع الاصبع على الجرح اللبناني النازف، من خلال تحميله الطبقة السياسية و"تقاعسها الكارثي المتعمد" ما آلت اليه البلاد من كساد اقتصادي مع عدم وجود نقطة تحول واضحة في الأفق. صحيح أن لبنان يعيش اليوم انهيارا شاملا... ولكن على رغم فظاعة الأزمة وتشعباتها، لم تتلاشَ فرص الحلول، ومقومات النجاة من الغرق لا تزال متوافرة. فلبنان يمتلك موارد بشرية ومقدرات اقتصادية لم تُستثمر بعد، ولكن على المسؤولين أن يثبتوا صدق نياتهم ويخرجوا أداءهم السياسي من عنق زجاجة الاستحقاقات الرئاسية والنيابية المقبلة.